الجمهوريّة التونسيّة
وزارة التشغيل والتكوين المهني
المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنيّة

التقرير السنوي للقدرة على الأداء للمركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية لسنة 2022

أفريل 2023

الفـــــــهرس

المحور الأول : التقديم العام 07-03

1. نتائج الأداء لسنة 2022 06-03
2. تنفيذ الميزانية لسنة 2022 08-07

المحور الثاني : . تقديم تنفيذ البرنامج الفرعي عدد 3 : "تطوير التكوين المستمر والترقية المهنية" 17-09

1. تقديم نتائج الأداء وتحليلها 14-09
2. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء 18-15

المحور الأول : التقديم العـــــــام

1. نتائج الأداء لسنة 2022

تقديم عام للبرنامج الفرعي "تطوير التكوين المستمر والترقية المهنية"

يتنزل برنامج تطوير منظومة التكوين المستمر والترقية المهنيّة الذي يندرج في إطار الإستراتجية الوطنية لإصلاح وتطوير منظومة التكوين المهني والتشغيل، كأحد أهم البرامج المساهمة في تحقيق مساندة المؤسسات الاقتصادية لتحسين أدائها وإنتاجيتها وإكسابها مقومات المنافسة عبر تطوير كفاءات العاملين بها.

وفي إطار إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، أوكل تنفيذ البرنامج الفرعي إلى المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية والذي يتضمن أربعة أنشطة تمثلت في :

- الإحاطة بالمؤسسات،
- التصرف في آليات تمويل التكوين المستمر الموجه للمؤسسات،
- وضع وتمويل برامج التكوين المستمر الموجه للأفراد وتنفيذها،
- تطوير منظومة التسيير والتصرف في برامج التكوين المستمر.

وتهدف هذه الأنشطة إلى :

- معاضدة المؤسسات الاقتصادية والهياكل المهنية لمختلف القطاعات الاقتصادية في وضع برامج تخص التكوين المستمر،
- مساعدة المؤسسات في تنظيم دورات التكوين المستمر،
- المساهمة في تطوير آليات جديدة للتكوين المستمر،
- مساعدة الشغالين على تحسين كفاءاتهم ومهاراتهم لتحقيق الترقية المهنيّة.

تقديم عام للإنجازات الإستراتيجية الخاصة بالبرنامج خلال سنة 2022

- مواصلة تركيز مشاريع رقمنة خدمات المركز واستغلالها وتكوين المتدخلين على استعمالها من خلال :

1. منظومة معلوماتية على الخط خاصة بإيداع الكشوفات البيداغوجية والمالية **"مالك"**، تهدف إلى :

- ✓ تقريب الخدمات من المؤسّسات،
- ✓ تمكين المؤسّسات من إدخال البيانات المتعلّقة بالكشوفات البيداغوجيّة والماليّة ومتابعة معالجتها على الخطّ (واب وهواتف جوّالة)،
- ✓ تقليص آجال معالجة الكشوفات البيداغوجيّة والماليّة والإجابة عنها.

2 تركيز قاعدة بيانات خاصة بالجذاذات البيداغوجية المقيّسة الخاصة بالبرامج الجماعية لحقوق السحب،

3 تركيز قاعدة بيانات خاصة بالمكونين تهدف إلى تمكين المكوّنين من إدراج جميع معطياتهم عن بعد المتعلّقة بالسّير الذّاتيّة وتحيينها دوريّا عبر حسابات إلكترونيّة خصوص وذلك إثر إيداع الإثباتات والوثائق اللاّزمة. هذا، وانطلق المركز في استغلال هذه الخدمة بعد وضعها على الخط والتّعريف بها.

وتمكّن هذه الخدمة المركز من الحصول على قاعدة بيانات محيّنة للمكوّنين المتدخّلين في أنشطة تكوينيّة مموّلة من طرف المركز. وتم إلى حدّ هذا التاريخ تسجيل :

عدد المكوّنين المرسمين	عدد المكوّنين المصادق عليهم	عدد المكونين المطالبين باستكمال ملفاتهم	عدد المكوّنين الذين لم يقوموا بإيداع ملفاتهم
10974	4366	731	5877

4 تركيز قاعدة بيانات خاصة بهياكل التكوين تهدف إلى إدراج عن بعد جميع المعطيات الخاصّة بها وتحيينها دوريّا عبر حسابات إلكترونيّة خصوصيّة بعد إجراء عمليّة التّسجيل.

حيث انطلق المركز في استغلال هذه الخدمة بعد وضعها على الخط والتّعريف بها إلى جانب مساندة الهياكل التكوينية لاستغلالها. وتمكّن هذه الخدمة المركز من الحصول على قاعدة بيانات محيّنة لهياكل التّكوين المتعاملة معه في إطار أنشطة تكوينيّة مموّلة من طرف المركز.

وتم إلى حدّ هذا التاريخ تسجيل :

عدد الهياكل المسجلة عن بعد	عدد الهياكل التي قامت بإيداع ملفات الإثبات	عدد الهياكل المصادق عليها بقاعدة المعطيات	عدد الهياكل المطالبة باستكمال عمليّة التسجيل	عدد الهياكل المرفوضة (1)
1730	1405	1196	200	9

5 تركيز تطبيقة إعلامية تمكن الوحدات الجهوية من متابعة انجاز العمليات التكوينية وارسال نتائج المراقبة بصفة حينية عن بعد ومن المتوقع أن تدخل حيز الاستغلال عند المصادقة على جدول الاحتساب من قبل سلطة الإشراف.

- اعداد مشروع تحيين دليل الإجراءات التسبقة على الأداء وذلك للأخذ بعين الاعتبار دخول منظومة مالك حيز الإستغلال،

- اعداد مشروع تنقيح القرار المشترك وذلك لتبسيط أنماط التكوين وتحفيز جودة التكوين،

- اعداد مقترحات حول ربط منظومة التصرف في آليات التمويل بقاعدة بيانات وزارة المالية قصد تبسيط الإجراءات للمؤسسات والمركز والتصدى للتهرب الضريبي،

- تركيز علامة جودة في التكوين المستمر:

في إطار تنفيذ مشروع النهوض بالتكوين المستمر لتحسين مردوديته لفائدة المؤسسات والشغالين والشركاء المهنيين المندرج في إطار خطة الإصلاح الشاملة لمنظومة التكوين المهني (مشروع عدد 09)، قام المركز **بتركيز علامة جودة في التكوين المستمر "كفاءات"**، والتي تهدف لـ :

- ضمان الجودة خلال كامل سيرورة التكوين للإستجابة للحاجيات الفعلية للمؤسسة،

- إعداد المخططات التكوينية انسجاما مع استراتيجية ومشاريع المؤسسة،
- تطوير ثقافة التكوين المستمر صلب المؤسسات،
- ترشيد الموارد العمومية.

حيث تسند علامة الجودة في التكوين المستمر لكل مؤسسة تقوم بنشاط تكويني لفائدة أعوانها وتريد إثبات احترامها لمتطلبات مقاييس الجودة في التكوين المستمر، وتشمل المؤسسات الخاصة والمؤسسات العمومية.

هذا ويمكن تطبيق مرجعية الإشهاد على المؤسسة بأكملها (في حالة مجمع المؤسسات المتكون من فروع وهياكل تكوينية لامركزية) أو البعض من هياكلها.

- تطوير المحتويات البيداغوجية بنظام موكس،تبعا لتركيز منظومة جديدة للتكوين عن بعد " التكوين في المهن والإشهاد عبر الموكس" ،

- تركيز منظومة التكوين عن بعد وذلك بـ:

- إعداد دراسة حول جدوى تركيز منظومة التكوين عن بعد الخاصّة بالمؤسسة،
- إعداد منصة بيداغوجية (Moodle) خاصة بالمؤسسة،
- توفير خادم « Serveur » لإيواء المنصّة البيداغوجية،

- مواصلة تعميم مركز الأشهاد في الأنقليزية APTIS.

- الدراسات :

يقوم المركز بإنجاز **" دراسة استشرافية حول افاق تطوير المنظومة الوطنية للتكوين المستمر"** والتي ترتكز على اربع مراحل اساسية حيث تم في :

مرحلة أولى : تشخيص واقع التكوين المستمر على المستوى الداخلي للمركز وكذلك المستوى الخارجي ليشمل جميع خدمات التكوين المستمر وتوجهاته وسياساته والأطراف المتداخلة، على غرار بعض المؤسسات العمومية والخاصة والهياكل العمومية والخاصة المتدخلة في مجال التكوين المستمر وكذلك الغرف الوطنية المعنية، مع الاعتماد على مجموعة من مصادر المعلومات المختلفة كقاعدة بيانات المركز وقاعدة بيانات المعهد الوطني للإحصاء وكذلك جملة من الاستبيانات الموجهة للمؤسسات ومكاتب التكوين والمتكونين والشغالين.

مرحلة ثانية : التحليل المبدئي للمعطيات ،

مرحلة ثالثة : التحليل المعمق للنتائج وتقديم التوصيات الأولية،

أمّا المرحلة الرابعة والتي تخص تقديم التوصيات النهائية من سياسات وتوجهات جديدة مقترحة، مع تقديم خارطة الإنجاز وتحديد الوسائل والموارد الضرورية لذلك، فهي بصدد المصادقة.

2. تنفيذ الميزانية لسنة 2022

- بلغت الاعتمادات المرصودة لفائدة المركز الوطني للتكوين المستمر والترقية المهنية لسنة 2022، بدون إعتبار التسبقة على الأداء، **25923** ألف دينار (منها **630** ألف دينار تم رصدها لتنفيذ مشاريع خطة إصلاح منظومة التكوين المهني)، أي بنسبة تطور قدرها **4 %** مقارنة بالاعتمادات المرصودة لسنة 2021 البالغة **24991** ألف دينار (منها **600** ألف دينار تم رصدها لتنفيذ مشاريع خطة إصلاح منظومة التكوين المهني).
- بلغت الاعتمادات المفتوحة بعنوان سنة 2022 مبلغًا قدره **21633** ألف دينار منها :
  - اعتمادات مفتوحة على حساب الموارد العامة للميزانيّة : **13401** ألف دينار،
  - اعتمادات مفتوحة على حساب صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني : **8232** آلاف دينار،
- بلغت الانجازات إلى غاية 31 ديسمبر 2022 مبلغا قدره **23301** ألف دينار وهو ما يعادل نسبة 76% مقارنة بالاعتمادات المتوفرة (30612 ألف دينار)،

تحليل النفقات :

- **نفقات التأجير :** بلغت الإعتمادات المرسمة لنفقات التأجير لسنة 2022 مبلغًا قدره **12697** ألف دينار، وبلغت الاعتمادات المفتوحة **11849** ألف دينار هذا وبلغت نفقات التأجير إلى موفى سنة 2022 مبلغا قدره **12076** ألف دينار.

- **نفقات التسيير :** بلغت الاعتمادات المرسمة لنفقات التسيير لسنة 2022 مبلغًا قدره **5834** ألف دينار، وبلغت التعهدات **6343** ألف دينار وبلغت الاعتمادات المفتوحة **4867** ألف دينار منها :
  - نفقات المعدات والوسائل : **1367** ألف دينار،
  - نفقات الترقية المهنية : **3500** ألف دينار.

- **نفقات التدخلات :** بلغت الاعتمادات المرسمة لنفقات التدخلات لسنة 2022 مبلغًا قدره **7392** ألف دينار، في حين بلغت التعهدات **6248** ألف دينار.

وبلغت الاعتمادات المفتوحة بعنوان سنة 2022 مبلغ قدره **4917** ألف دينار منها :

- نفقات التدخلات لفائدة وداديّة أعوان المركز : **139** ألف دينار،
- نفقات البرامج والمشاريع : **4778** ألف دينار (منه 4500 ألف دينار لبرنامج حقوق السحب و278 للمشاريع)،

تنفيذ الميزانية لسنة 2022
التوزيع حسب طبيعة النفقة

بحساب الألف دينار

البيانات	الميزانية المرسمة لسنة 2022	الموارد العامة للميزانية (حسب منظومة أدب)	صناديق الخزينة	القروض الخارجية الموظفة	الاعتمادات المفتوحة	بقايا الاعتمادات بعنوان السنوات الفارطة	بقايا الموارد الذاتية بعنوان السنوات الفارطة	الموارد الذاتية بعنوان سنة 2022	الهبات	الاعتمادات المتوفرة	الإنجازات الفعلية
		1	2	3	4 (3+2+1)	5	6	7	8	9 (8+7+6+5+4)	
نفقات التأجير	**12697**	**11849**			**11849**	**39**	**0**			**11888**	**12074**
نفقات التسيير	**5834**	**1367**	**3500**	**0**	**4867**	**570**	**2698**	**1215**	**0**	**9350**	**6343**
نفقات المعدات والوسائل	1934	1367	-	-	**1367**	-	327	575	-	**2269**	1906
نفقات الترقية المهنية	3900	-	3500	-	**3500**	570	2371	640	-	**7081**	4437
نفقات التدخلات	**7392**	**185**	**4732**	**0**	**4917**	**4174**	**0**	**283**	**0**	**9374**	**6248**
نفقات التدخلات لفائدة ودادية أعوان المركز	**262**	**139**	**-**	**-**	139	**-**	**-**	**283**	**-**	**422**	**417**
البرامج والمشاريع	**7130**	**46**	**4732**	**0**	**4778**	**4174**	**0**	**0**	**0**	**8952**	**5831**
الاستثمارات المباشرة*	7130	46	4732	-	4778	4174	-	-	-	**8952**	5831
التمويل العمومي	-	-	-	-	0	-	-	-	-	**0**	-
المجموع	**25923**	**13401**	**8232**	**0**	**21633**	**4783**	**2698**	**1498**	**0**	**30612**	**24665**

* تم احتساب المبالغ المخصّصة للمشروع المدرج ضمن خطة اصلاح منظومة التكوين المهني (المشروع عدد 11: "إرساء نظام معلوماتي مندمج تشغيل وتكوين مهني") :

- الاعتمادات المفتوحة 26 ألف دينار
- الاعتمادات المتوفرة 682 ألف دينار
- الانجازات الفعلية 295 ألف دينار.

المحور الثّـــــــــــاني : تقديم تنفيذ البرنامج عدد 3 "تطوير التكوين المستمر والترقية المهنية"

1. تقديم نتائج الأداء وتحليلها :

الهدف 3.1 : تطوير التكوين المستمر والترقية المهنية :

الإنجازات الخاصّة بالمؤشرات في إطار التكوين الموجّه للمؤسّسات :

تعتبر الإنجازات الخاصة بالمؤشرات المتعلقة بآليات تمويل التكوين المستمر **أولية** في انتظار :

- القيام باستشارات من قبل هياكل التكوين لإنجاز البرامج الجماعية في إطار آلية حقوق السحب،
- مواصلة دراسة الكشوفات البيداغوجية والمالية ودراسة الاعتراضات والمطالب التصحيحية.

- المؤشر عدد 1.3.1 : عدد المؤسّسات :

الآلية	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	%
حقوق السحب	مؤسسة	1824	381	2920	392	13
التسبقة على الأداء		1243	1047	2300	-	-
المجموع		3067	1428	5220	392	8

بالنسبة لسنة 2022، فقد بلغ العدد الجملي للمؤسّسات المنخرطة في نظام التسبقة على الأداء على التكوين المهني حسب المنظومة الإعلامية لوزارة المالية 2152 مؤسسة.

كما تم خلال سنة 2022 مواصلة دراسة الكشوفات البيداغوجية والمالية بعنوان سنوات 2018 و2019 و2020 و2021 كما تمت دراسة الاعتراضات والمطالب التصحيحية بعنوان سنوات 2017 و2018 و2019 و2020و2021.

- المؤشر عدد 2.3.1 عدد المشاركات :

الآلية	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	%
حقوق السحب	مشاركة	26364	22581	35000	26207	75
التسبقة على الأداء		36780	30100	170000	-	-
المجموع		63144	52681	205000	26207	13

تحليل الفوارق ونسب الإنجاز

بالنسبة لآلية حقوق السحب :

بلغت نسب الإنجاز خلال سنة 2022 مقارنة بالتقديرات 13 % من حيث عدد المؤسّسات و75 % من حيث عدد المشاركات وتخص آلية حقوق السحب الفردي.

أما على المستوى الجماعي الجهوي فقد تلقى المركز 22 محضر جلسة أشغال اللجان الجهوية الموسعة المتعلقة بإعداد وتحديد الأولويات الجهوية بعنوان سنة 2022 بالشراكة مع كل المتدخلين الجهويين، في حين لم يتم امضاء اتفاقيات بعنوان السنة المذكورة وذلك لعدم تسجيل أغلبية الشركاء المهنين بالسجل الوطني للمؤسسات علما أن المحكمة الإدارية قد بتت في هذه المسألة (رأي المحكمة الإدارية بتاريخ 26 سبتمبر 2022) حيث أكدت ضرورة تسجيل هؤلاء بالسجل الوطني للمؤسسات.

وعلى المستوى الوطني فقد عمل المركز خلال سنة 2022 على إعداد برامج وطنية مع الشركاء المهنيين على غرار :

- مجمع المحاسبين التونسيين : تم إيداع مطلب التمويل وهو بصدد الدراسة.
- الجامعة الوطنية للمهن والحرف في مجال الميكانيك
- الجامعة الوطنية للخدمات لفائدة منظوري الغرفة الوطنية لهياكل التكوين المهني الخاص.

كما تم خلال سنة 2022 مواصلة انجاز البرامج التكوينية الجماعية الخاصة بسنة 2021 بالنسبة للاتفاقيات المبرمة وسارية المفعول سنة بداية من تاريخ امضاءها.
هذا وشهدت نسب الإنجاز الخاصة بعدد المؤسسات وعدد المشاركات تطورا خلال سنة 2022 مقارنة بسنة 2021 حيث بلغت تباعا 3 % و16%.

بالنسبة لآلية التّسبقة على الأداء :

تمت خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2022 مواصلة دراسة الكشوفات البيداغوجية والمالية وكذلك دراسة المطالب التصحيحية واعتراضات المؤسسات بعنوان سنوات **2017 و2018 و2019 و2020 و2021.**
وتبقى نسب الإنجاز أولية في انتظار اتمام دراسة الكشوفات البيداغوجية والمالية.

المطالب التصحيحية 2017-2021

السنة	عدد المطالب التصحيحية	عدد المطالب التصحيحية التي تمت معالجتها	عدد المقررات التصحيحية الصادرة	عدد المطالب التصحيحية في طور الدراسة
2017	105	105	103	0
2018	246	217	203	29
2019	220	125	107	95
2020	168	96	91	72
2021	62	50	45	12

الاعتراضات 2017-2021 (المودعة ابتداء من سنة 2021) :

السنة	عدد الاعتراضات	عدد الاعتراضات التي تم عرضها على أنظار اللجنة الوطنية	عدد المقررات الصادرة	الاعتراضات في انتظار العرض على أنظار اللجنة الوطنية
2017	3	2	0	1

2018	6	4	0	2
2019	10	1	0	9
2020	14	0	0	14
2021	14	0	0	14

مع العلم أن لمعالجة هذه الإعتراضات والمطالب التصحيحية انعكاس مباشر على المعطيات المتعلقة بآلية التسبقة على الأداء.

2. الإنجازات الخاصة بالمؤشر عدد 3.3.1 : عدد المرسمين في إطار التكوين المستمر الموجه للأفراد :

المؤشر	وحدة المؤشر	إنجازات 2020	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	نسبة الإنجاز %
عدد المرسمين	**مرسّم**	**9723**	**9903**	**11500**	**12117**	**105**

تحليل الفوارق ونسب الإنجاز

بلغ العدد الجملي للمرسمين خلال سنة 2022، 12117مرسّما أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 105 % مقارنة بالأهداف (11500 مرسّما).

وتوزع عدد المرسمين خلال سنة 2022 بمؤسّسات التّعليم العالي وبمراكز التّكوين المهني حسب نمط التّكوين كما يلي :

العدد الجملي للمرسّمين	مع مؤسّسات التّعليم العالي			مع مراكز التّكوين المهني		
	عبر الدروس المسائية	عبر التكوين عن بعد	تكوين رافع للكفاءات	عبر الدروس المسائية	عبر التكوين عن بعد	تكوين رافع للكفاءات
12117	**61**	**6622**	**347**	**251**	**2435**	**2401**
	7030			**5087**		

هذا و شهد عدد المرسمين خلال سنة 2022 تطور بنسبة 22 % مقارنة بسنة 2021 ويعود ذلك إلى :

- **توسيع نطاق الاتفاقيات المبرمة** : بلغ **العدد الجملي للاتفاقيات** إلى غاية 31 ديسمبر 2022، 237 اتفاقية (منها 124 مبرمة مع مراكز التكوين المهني و113 مع مؤسسات التعليم العالي) مقابل 124 اتفاقية سنة 2021. حيث تم خلال سنة 2022 ابرام 13 اتفاقية جديدة مقابل 04 اتفاقيات تم ابرامها سنة 2021 وذلك نتيجة الاقبال على ابرام اتفاقيات جديدة لنمط التكوين الرافع للكفاءات مع مؤسسات التعليم العالي.

كما تم خلال هذه الفترة تفعيل 11 اتفاقية جديدة منهم 9 اتفاقيات مع مؤسسات التعليم العالي واتفاقيتين مع مركز التكوين المهني وبالتالي أصبح **العدد الجملي للاتفاقيات المفعلة** 78 اتفاقية (منها 46 مع مؤسسات التّعليم العالي و32 مع مراكز التكوين المهني) مقابل 74 اتفاقية مفعلة خلال سنة 2021.
في حين بلغ **عدد الاتفاقيات الغير مفعلة** 159(منها 67 مع مؤسسات التعليم العالي و92 مع مراكز التكوين المهني) حيث لم يتم تجديد تفعيل الاتفاقيات ببعض مراكز التكوين المهني وخاصة منها في مجال التكوين الرافع للكفاءات كالمركز القطاعي للتكوين في الصناعات الكهربائية والإلكترونية بتونس ومركز التكوين والتدريب المهني بزغوان، وكذلك بمؤسسات التعليم العالي كالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية بنابل و بباجة وزغوان والقصرين وقصر هلال والمعهد العالي للإعلامية بالمهدية وذلك نتيجة :

- انتظار تأهيل البرامج العلمية عن طريق اللجنة القطاعية للدراسات التكنولوجية بعد صدور توضيح من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ 04 نوفمبر 2019،
- دعوة مؤسسات التعليم العالي إلى مراجعة مقدار ساعة تأجير الأساتذة ونفقات التصرف نحو الترفيع حتى يتسنى فتح الأقسام،
- دعوة مراكز التكوين المهني إلى الترفيع في ساعة تأجير المكونين،
- تراجع توجّه المؤسسات لتوفير مراحل تكوين مستمر عبر الدروس المسائية.

- **تزايد عدد الأقسام المفتوحة** : بلغ **العدد الجملي للأقسام المفتوحة** خلال سنة 2022، 292 قسما مقابل 283 قسم سنة 2021، حيث تم خلال سنة 2022 فتح 92 قسما جديدا (21 قسما خلال السداسي الأول و71 قسما خلال السداسي الثاني)، منهم 63 بمؤسسات التعليم العالي و29 بمراكز التكوين المهني.

كما تمّ خلال سنة 2022 تأمين التكوين الرافع للكفاءات في مجال المكتبية الإعلامية والاتصال والتواصل كأول تجربة بالمعهد العالي للغات التطبيقية والإعلامية بباجة وبالمركز القطاعي

للتكوين في الميكاترونيك ببرج السدرية والمركز القطاعي للتكوين في الصيانة بنابل وكذلك بالمعاهد العاليا للدراسات التكنولوجية التالية :

- المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بالشرقية،
- المعهد العالي للإعلامية بتونس،
- المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بسوسة،
- المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بصفاقس،
- المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بسيدي بوزيد،
- المعهد العالي للدراسات التكنولوجية بقفصة،

وذلك في إطار تكوين أعوان وإطارات **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** بالتنسيق مع معهد الترقية العليا للشغل بتونس.

إضافة الى تأمين التكوين الرافع للكفاءات **بالمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بسليانة** في مجال التصرف (أول تجربة) : Les fondamentaux de la gestion (Gestion de stock, Gestion du personnel)

- **تنويع عروض التكوين** : **بلغ العدد الجملي للاختصاصات** بمراكز التكوين المهني ومؤسسات التعليم العالي 109 اختصاصا منهم 98 اختصاص بالتكوين عن بعد وعبر الدروس المسائية و11 اختصاص بالتكوين الرافع للكفاءات مقابل 103 اختصاص سنة 2021 حيث تمّ خلال سنة 2022 توفير 6 اختصاصات جديدة تتمثل في :

✓ اختصاص جديد بالمعهد الأعلى للتربية والتكوين المستمر (تكوين عن بعد، ماجستير مهني) :"الكهروتقنية والطاقات المتجددة"،

✓ اختصاصين جديدين بالمعهد العالي للإعلامية بتونس (تكوين عن بعد، ماجستير مهني) : " تطوير البرمجيات والتقنيات الجديدة " **و"** أنظمة ذكية وأنترنت الأشياء "،

✓ اختصاص جديد بالمركز القطاعي للتكوين في الكهرباء وصيانة المعدات البيوطبية (تكوين عبر الدروس المسائية، مؤهل تقني سامي) : " كهرباء البناء "،

✓ اختصاص جديد بالمركز القطاعي للتكوين في فنون الطباعة بأريانة (تكوين عن بعد، مؤهل تقني مهني) : "تحضير أشغال الطباعة"،

✓ اختصاص جديد بالمركز القطاعي للتكوين في مهن النقل واللوجستيك ببرج السدرية (تكوين عن بعد، مؤهل تقني سامي) : "لوجستيك التوزيع ".

2. التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

- مراجعة منظومة تمويل التكوين المستمر :

- مراجعة الإطار التشريعي المنظّم للتكوين المستمر لفائدة المؤسسات :

✓ مزيد تبسيط آليات تمويل التكوين المستمر وخاصة آلية التسبقة على الأداء التي تمثل آلية جبائية وذلك بإحداث آلية تمويل جديدة موحدة، شفافة، مبسطة ومرنة تعتمد لامركزية التصرف وذات آجال قصيرة يمكن الانتفاع بخدماتها عن بعد كافة المؤسسات والأفراد وذلك بتطوير منظومة مالك الحالية لتستجيب للآلية الجديدة،

✓ مراجعة الأنماط التكوينية وجدول المعايير القصوى بتنقيح القرار المشترك حول ضبط مجالات استعمال الآليات والمقادير القصوى للتمويل

- تحسين مردودية منظومة التكوين المستمر لفائدة المؤسسات والشركاء المهنيين والاجتماعيين :

- تفعيل وظيفة التفقد البيداغوجي بإحداث سلك "مقيّم تقني وبيداغوجي" وتكوين إطارات المركز لتأهيلهم لهذه الخطة
- تركيز مرحلة تكوين إشهادية لفائدة المكونين بالتكوين المستمر،
- تركيز منظومة تقييم دائمة وديناميكية وضبط طرق وآليات قيس المؤشرات الخاصة بتقييم وقيس أثر التكوين المستمر على المؤسسات المشاركة
- مزيد تحفيز المؤسسات الاقتصادية على تركيز وتنمية وظيفة التكوين المستمر داخلها :
- مراجعة مقاييس التمويل لتحفيز المؤسسات على تعيين مكلف بالتكوين وإحداث مراكز مندمجة داخلها،
- تركيز مرحلة تكوين إشهادية لفائدة المسؤولين على التكوين المستمر بالمؤسسات،

- تطوير خدمة مالك الخاصة بالمكونين لتصبح قاعدة بيانات وطنية للكفاءات التونسية :

توسيع مجال القاعدة الخاصة بالمكونين لتشمل المجالات الأخرى على غرار رؤساء المشاريع والخبراء، بما يمكن من الحصول على قاعدة بيانات وطنية للكفاءات التونسية، ويمكن أن تمكن هذه القاعدة من:

- استغلالها عند القيام بطلبات عروض واستشارات وطنية، وكذلك عند إسناد دراسات، أو عند البحث عن كفاءة في أحد المجالات.
- جرد محين للكفاءات التونسية في إطار سجل للكفاءات الوطنية،
- تثمين الكفاءات والخبرات العلمية والتقنية على المستوى الوطني،
- الاستفادة (capitalisation) من التجربة التونسية وترويجها على المستوى الوطني والدولي
- المساهمة في تطوير علاقات وشراكات مثمرة بين منظمات وكفاءات تونسية،
- تكوين شبكة كفاءات وطنية في مختلف المجالات والقطاعات،

- تطوير خدمة مالك الخاصة بهياكل التكوين لتصبح قادرة على إيواء المحتويات البيداغوجية

توسيع مجال القاعدة الخاصة بهياكل التكوين لتعطي إمكانية إيواء هياكل التكوين لمحتوياتهم البيداغوجية الرقمية بما يمكّن تشريك أكبر عدد ممكن من المنتفعين بالتكوين بقطع النظر عن موقعهم الجغرافي.

العمل على ربط منظومة مالك بمختلف المنظومات الوطنية ذات العلاقة :

علاوة على ربط قاعدات البيانات بالمركز والخاصة بالمؤسسات وهياكل التكوين والمكونين، سيتم العمل على ربط قاعدة بيانات المركز بالقاعدات التالية :

- ✓ قاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية : قصد التمكن من التثبت من إنتماء المنتفعين بالتكوين للمؤسسات المعنية بالتمويل وكذلك التثبت في وضعية المكونين وانتمائهم إلى القطاع العام أو الخاص،
- ✓ المنظومة الإعلامية لوزارة المالية قصد :
  - تمكين مصالح المركز من تحديد المؤسسات المنخرطة في آلية التسبقة على الأداء ومبلغ التسبقة على الأداء الخاص بها في بداية كل سنة. لتلافي الصعوبات المعترضة من قبل أعوان المركز عند دراسة التصاريح والوصولات الجبائية لتحديد مبالغ التسبقة الخاصة بالمؤسسات نظرا لعدم الاختصاص.
  - تمكين مصالح المالية من الولوج إلى مختلف قاعدات البيانات المذكورة للتعرف على المبالغ النهائية لمستحقات المؤسسات بعنوان طرح التسبقة على الأداء على التكوين المهني بصفة حينية، وكذلك تحديد الأنشطة التكوينية المنجزة من طرف الهياكل التكوينية والمكونين والمبالغ المدفوعة لفائدتهم. بما يساهم في التصدي للتهرب الضريبي.
- ✓ السجل الوطني للمؤسسات : تهم هياكل التكوين والمؤسسات المستفيدة بآليات التمويل لتفادي إحداث المؤسسات على المنظومة الداخلية وما قد ينجر عنه من أخطاء وقصد تحيين المعطيات الخاصة بها حينيا،

- مواصلة مشروع النهوض بالتكوين المستمر لتحسين مردوديته لفائدة المؤسسات والشغالين والشركاء المهنيين وذلك عبر :

- ارساء علامة الجودة "كفاءات"في التكوين المستمر لدى المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التكوين المهني الخاصة،
- مهننة المتدخلين في مجال التكوين المستمر والتصرف في الموارد البشرية (إشهاد مسؤولي التكوين بالمؤسسة ومكوّني المؤسسة ومستشاري التكوين)،
- تكوين المتدخلين في مجال التكوين المستمر والتصرف في الموارد البشرية.

- رقمنة متابعة أنشطة الإحاطة بالمؤسسات (تركيز تطبيقة للتصرف في خدمة الإحاطة لفائدة المؤسسات وربطها بمنظومة مالك).

- مراجعة الإطار التشريعي المنظّم للتكوين المستمر لفائدة الأفراد :

نص الفصل الثالث من القانون عدد 12 لسنة 1993 المحدث للمركز ولمعاهد الترقية العليا للشغل على أن مهام المركز تتمثل في : تنفيذ البرامج وعمليات التكوين المستمر والرسكلة المهنية التي تكلفه بإنجازها سلطة الإشراف وذلك خاصة بتنظيم عمليات تكوينية بهدف **تمكين العاملين من الارتقاء مهنيا أو من متابعة دراسات عليا أو من التحصل على شهادة تكوينية معترف بها**.

ووفرت معاهد الترقية إلى غاية سنة 2008 مراحل تكوين مستمر لفائدة الشغالين غير الحاصلين على البكالوريا لإعدادهم لمناظرات الالتحاق بالتعليم العالي وذلك كالحاصلين على شهادة البكالوريا. علما أنه يتم تنظيم هذه المناظرات طبقا لقرار وزير التعليم العالي المتعلق بضبط مقاييس واختبارات انتقاء المترشحين للترسيم بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية في مادتي التكنولوجيا والاقتصاد والتصرف بتاريخ 10 أوت 1995.

إلا أنه منذ صدور القانون عدد 19 لسنة 2008 والمتعلق بالتعليم العالي الذي نص في فصله السادس على : " يخوّل الالتحاق بالتعليم العالي للمتحصلين على شهادة البكالوريا أو على شهادة أجنبية معترف بمعادلتها لها"، تم إيقاف العمل بالمرحلة التكوينية الوحيدة المتوفرة التي تكرس مبدأ التعلم مدى الحياة والتي تستجيب إلى مقتضيات القانون المحدث للمركز ولمعاهد الترقية.

وهو ما أدى إلى اقتصار نشاط التكوين المستمر الموجه للأفراد "الترقية المهنية" التي تشرف عليه معاهد الترقية العليا للشغل على اتفاقيات التعاون المبرمة مع مؤسسات التعليم العالي ومراكز التكوين المهني قصد توفير شهادات معترف بها لفائدة الشغالين. وعرف هذا النشاط نسقا تصاعديا. إلا أن الاقتصار على هذا النمط من التكوين جعل معاهد الترقية العليا للشغل رهينة إرادة مديري المؤسسات المتعاقد معها،

وبالنظر إلى أن معاهد الترقية العليا للشغل هي المؤسسة الوحيدة على الصعيد الوطني التي تعنى بتكريس مبدأ التعلم مدى الحياة باستهداف الشغالين بمختلف شرائحهم، فمن الضروري أن تلعب هذه المعاهد دورها على أكمل وجه بإعادة إعطاءها دورها البيداغوجي. ويقترح العمل على إعادة تركيز مراحل تكوينية تفضي إلى شهائد معترف بها وتمكن من ترقية مهنية وكذلك من مواصلة مراحل تكوينية عليا لفائدة الشغالين غير حاملين لشهادات. وقصد إعطاء هذه الشهادة القيمة العلمية المطلوبة وضمان المصداقية، يُقترحُ احترام الأحكام المنصوص عليها بالنصوص المنظمة لمناظرات الالتحاق بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

- الإعداد لإصدار أمر لتنظيم معاهد الترقية العليا للشغل،

- الإعداد لإصدار أمر للترفيع في معاليم الترسيم بمختلف مراحل التكوين التي ينظمها المركز الوطني،
- إعداد وتطوير برامج تكوينية عبر تقنية ال MOOCS لفائدة المؤسسات والأفراد،
- إرساء الإشهاد في اللغة الإنجليزية بالتعاون مع مؤسسة " British Council".

<u>حوكمة نشاط المركز</u> :

- انجاز دراسة حول تطوير ونشر نمط التكوين المستمر عن بعد لفائدة المؤسسات،
- ارساء نظام المحاسبة التحليلية،
- تركيز منهجية علمية في تقييم أثر التكوين بالمركز "العائد على الاستثمار في تكوين الموارد البشرية"،
- بناء وتهيئة مركب التكوين المستمر والترقية المهنية ببنزرت،
- بناء وتهيئة مركب التكوين المستمر والترقية المهنية بتونس،
- بناء وتهيئة مركب التكوين المستمر والترقية المهنية بسيدي بوزيد.